

الأولين واجب بان الحدور هو الخطية
واحد وفيه نظر. الثانية اذا لم يفصلوا بين
مسئلتين فهل لمن بعدهم الفصل والحق ان نصوا
بعدهم الفرق واتحاد الجامع كتوريث العمه والحاله
لغيره لانه رفع مجمع عليه والاجاز والواجب على
من ساعد مجتهدا في حكم مساعده في حمله الاحكام
فيل اجمعوا على الاتحاد. قلنا عين الدعوى
هل تلك الثوري الجماع ناسيا يفطر والاكل
لا. قلنا ليس بدليل الثالثه بجور الاتفاق بعد
الاختلاف خلافا للصريح. لنا الاجماع على
الخلافة بعد الاختلاف وله ما سبق. الرابعه

الاتفاق

الاتفاق على احد قولي الأولين كالالاتفاق على
حرمة بيع امر الولد والمنعة اجماع خلافا لبعض
المشككين والفقهاء. لنا انه سئل المؤمنين
قيل فان تنازعتم في شئ فردوا الى الله سبحانه
وتعالى قلنا زال الشرط قيل اصحابي كالقوم
بالتهم اقتديتم اهتديتم. قلنا الخطاب مع العوام
الذين في عصرهم. قيل اختلفا فهم اجماع على
التخير. قلنا زال لزوال شرطه ممنوع
الحامسه ان اختلفوا فمات احدي الطائفتين
يصير قول الباقي حجة لكونه قول كل الامه
السادسه اذا قال البعض وسكت الباقيون